مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

التطورات العسكرية والسياسية على الساحة اليمنية
ما الذي بقي في التسوية اليمنية

ورقة تحليلية

أكتوبر - تشرين الأول 2025م

info@almarfacenter.org

التطورات العسكرية والسياسية على الساحة اليمنية، ما الذي بقي في التسوية اليمنية

ورقة تحليلية

إعداد

عمرو سعد

كاتب وباحث مختص في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

باحث غير مقيم لدى مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

ملخص تنفيذي

شهدت الساحة اليمنية مؤخراً العديد من التطورات على الصعيدين العسكري والسياسي، أبرزها استمرار جماعة الحوثي في الانخراط في الصراع الاقليمي، عبر التصعيد العسكري والصاروخي في البحر الاحمر والمحيط الاقليمي. مقابل انخراط اسرائيلي مباشر في ضرب جماعة الحوثي، عبر استهداف البنى التحتية والمنشئات الاقتصادية والحيوية للجماعة في العاصمة صنعاء وعدد من المدن الخاضعة لسيطرتها. آخرها الضربات الاسرائيلية النوعية التي استهدفت كوكبة من قيادات حكومة جماعة الحوثي في صنعاء في ٢٨ اغسطس الماضي. يجري هذا التصعيد العسكري في حين كان مسار التسوية السياسية "خارطة الطريق" قد حققت تقدماً ملحوظاص أعلنه المبعوث الأممي "هانس غروندبرغ"، في 23ديسمبر 2023م، في مسعى تقارب الاطراف لتحقيق السلام الشامل في اليمن.

وبالتالي فإن المعطيات التي انطلقت منها الجهود الاقليمية والدولية السابقة نحو "خارطة الطريق" قد فقدت جزء كبير من قيمتها، في ظل التغيرات الأخيرة. أبرزها تنامي الترسانة العسكرية لجماعة الحوثي، وانخراط المجتمع الدولي بشكل مكثف في مواجهة الحوثيون.

الأمر الذي يُثير العديد من التساؤلات والاستفهامات، في المقام الاول حول تأثير هذا التصعيد العسكري والاقليمي بما في ذلك الضربات العسكرية المتبادلة، على مسار التسوية السياسية اليمنية "خارطة الطريق" وعلى نوعية هذه التسوية؟

وهذا يرتبط بالطبع بالتساؤل حول كيف يبني المجتمع الدولي مقاربته تجاه الوضع في اليمن، وكيف يرى مستقبل التسوية السياسية، في ظل التطورات العسكرية الاخيرة؟ وما اذا كان التوجه الدولي لضرب جماعة الحوثي يعني تمكين السلطة الشرعية من فرض سيادتها وتحقيق انتصارها على جماعة الحوثي، بعد 10سنوات من الحرب، وماهي حدود هذا التوجه الدولي؟ وبصورة موازية، كيف تتعاطى السلطة الشرعية مع التصعيد العسكري والضربات العسكرية المتبادلة بين جماعة الحوثي – وامريكا واسرائيل، في سياق معركة الشرعية المعلنة في دحر الجماعة، عسكرياً او سياسياً، وما طبيعة سلوكها من هذه التطورات؟

ستحاول الورقة التحليلة تقديم قراءة نقدية وتحليلية تجيب على كل هذه التساؤلات، التي باتت تشغل بال كل اليمنيين والمتابعين لتطورات الوضع في اليمن. وذلك عبر عدد من محاور، ستقف الورقة في اولاها على طبيعة هذه التطورات والتغيرات، من خلال قراءة تحليلية لتفكيك المعطيات والمتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة اليمنية، والتي لابد ان تنطلق منه اي جهود نحو التسوية السياسية اليمنية في القادم. كما ستقدم الورقة قراءة نقدينة تحليلية لطبيعة تعاطي السلطة الشرعية وموقفها حيال هذه التغيرات والتطورات، في ظل الشلل شبه الكامل للعمل العسكري والسياسي في صف الحكومة الشرعية. بالاضافة الى مناقشة الورقة لطبيعة تعاطي المجتمع الدولي والاقليمي للتطورات العسكرية الاخيرة في اليمن، في سياق دوره في صياغة ورعاية التسوية السياسية الشاملة في اليمن. وستناقش كذلك الورقة بشكل مركز انعكاس هذه التغيرات والمستجدات العسكرية على الساحة اليمنية على مسقبل التسوية اليمنية ومقتضايت "خارطة الطريق".

وستختتم الورقة قراءتها باستشراف لمستقبل التسوية السياسية في اليمن في ضوء هذه التطورات والمتغيرات على الساحتين اليمنية والاقليمية عسكرياً وسياسياً، وتقدم عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التسوية السياسية – جماعة الحوثي – السلطة الشرعية – البحر الاحمر – الضربات الاسرائيلية

التطورات العسكرية والسياسية على الساحة اليمنية

من الواضح ان المشهد العسكري والسياسي اليمني قد شهد تغيرات وتطورات بالغة الخطورة منذ اواخر العام ٢٠٢٣م، وتحديداً منذ نوفمبر، وهو تاريخ بدء جماعة الحوثي عملياتها العسكرية في البحر الاحمر ضد الملاحة الاسرائيلية، على خلفية الحرب الاسرائيلية على غزة. حيث شهدت السنتين الماضيتين تصعيدا عسكريا وسياسيا متبادلا بين كلا من جماعة الحوثي من جهة والقوات المشتركة (اسرائيل امريكا وبريطانيا) بقيادة اسرائيل من جهة اخرى. ما أنتج عدد من التغيرات الخطيرة في الساحة اليمنية على الصعيدين العسكري والسياسي. أبرزها تعرض جماعة الحوثي لضربات عسكرية قوية وقاسية، عبر استهداف اسرائيل وامريكا اهداف عسكرية واقاصادية وبنى تحتية ومواقع حيوية بالغة الاهمية، في عموم مناطق سيطرتها، ابرزها صنعاء والحديدة وصعدة. علاوة على تعرض بعض قيادات الجماعة لعمليات اغتيال استهدفت فيها اسرائيل عدد كبير من قيادات حكومة الجماعة في صنعاء وبعض القيادات العسكرية المهمة، في اختراق مخابراتي نوعي ضد الجماعة.

يأتي هذا التصعيد العسكري الدولي، بالتزامن مع فرض كلا من واشنطن ولندن وحلفاءهما عقوبات اقتصادية كبيرة وخطيرة على قيادات في الجماعة وشركات تابعة او داعمة لها، يزعم صلتها في تمويل

عملياتها العسكرية في طريق الملاحة الدولية. علاوة على قرار واشنطن بإعادة الحوثي الى قائمة الارهاب في ١٧ يناير ٢٠٢٤. في خطوات متواترة وأكثر جدية.

وبالمقابل فإن جماعة الحوثي قد استمرت في شن عملياتها العسكرية في المياة الدولية في البحرين الاحمر والعربي ضد الملاحة الاسرائيلية والامريكية دون توقف. حيث شنت الجماعة منذ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣ ما يبلغ 1835 عملية عسكرية، ما بين صواريخ باليستية ومجنحة وفرط صوتية وطائرات مسيرة، وزوارق حربية، جرى خلالها استهداف نحو ٢٢٨ سفينة مرتبطة بإسرائيل في البحرين الأحمر والعربي، حسب ما أعلنته احصائيات الجماعة [١]. المثير في الأمر ان الجماعة أظهرت عدد من الأسلحة النوعية والخطيرة، كالصواريخ الفرط صوتية، والصواريخ متعددة الرؤوس، وكذا الطيران المسير طويل المدى، والزوارق الانتحارية المسيرة. الأمر الذي حول اليمن ومحيطه البحري الى ساحة للتوتر العسكري والصراع المتبادل وحالة من عدم الاستقرار، كما لم يحدث طوال ٨ سنوات من الصراع في اليمن.

وفي الواقع فإن خطورة هذا التصعيد العسكري في اليمن تنطوي على عدد من القضايا الشائكة أبرزها، ان هذا التصعيد العسكري قد جر اليمن الى مربع صراع اقليمي معقد، وبالطبع فتح البلاد نزاعات اقليمية محتملة قد تندلع في المستقبل. الأمر الذي يعزز من البعد الإقليمي والدولي للحرب في لليمن، ويزيد من تشابك وتعقيد الأزمة اليمنية. حيث ان دخول جماعة الحوثي في صراع مباشر مع إسرائيل والقوى الحليفة لها في المنطقة، بإعتباره فاعل عسكري في ما يسمى ب"محور المقاومة"، ينذر بانخراط الجماع في توترات

[١] فخر العزب، مآلات الهجمات المتبادلة بين الحوثيين وإسرائيل بعد اتفاق غزة، العربي الجديد، ١١ اكتوبر ٢٠٢٥، شوهد في ١٤ اكتوبر ٢٠٢١٥، متاح في: https://2u.pw/5NsTSW

اقليمية مستقبلية استجابة لتحركات حلفاءها الإقليميين، ووفق إيقاع ووتيرة التصعيد والحسابات الاقليمية، ما يعني حالة من عدم الاستقرار الداخلي في اليمن، على المدى المنظور.

ومن المحتمل ان تدفع هذه المخاوف الأطراف الإقليمية، كإسرائيل والقوات الامريكية الى تكثيفها الترتيبات العسكري والأمنية تجاه اليمن، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لا سيما قيادة التحالف العربي، تحسبا لأي تصعيد عسكري لجماعة الحوثي في المستقبل، الامر الذي ينطوي عليه تعقيد أكثر للوضع والصراع في اليمن، وتعزيز خطير لحالة عدم الاستقرار في اليمن على المدى البعيد. خصوصا في حال أقدمت هذه القوى "امريكا وإسرائيل" على الضغط والتأثير على مسارات التسوية في اليمن، مدفوعة بمخاوفها وترتيباتها الأمنية المتعلقة بتصعيد جماعة الحوثي، الأمر الذي سيجر مسار السلام في اليمن الى مربعات خاضعة لحسابات إقليمية ودولية أكثر تشابك.

موقف الحكومة اليمنية من التصعيد العسكري الحوثي الاسرائيلي في اليمن

لقد بدى من الواضح ان اندلاع التصعيد العسكري الحوثي – (الأمريكي والإسرائيلي) والضربات العسكرية التي شنتها القوات الاسرائيل والامريكية سيشكل فرصة للحكومة الشرعية، حيث يمكنها استغلال هذا التوجه الدولي لمواجهة جماعة الحوثي، لتحسين مركزها العسكري والسياسي، وأملاً في ان تعمل هذه الضربات على انهاك الجماعة عسكرياً وسياسياً عبر تدمير قدراتها العسكرية وبنيتها السياسية، الامر الذي يخدم معركة الحكومة التي استمرت منذ ١٠ سنوات.

ولكن بالمقابل فقد شكل هذا التصعيد العسكري تحدي كبير للحكومة الشرعية والمجلس الرئاسي، حيث خلقت هذه الحرب ما يشبه العزلة لسلطة الشرعية والمجلس الرئاسي، وجعلتها خارج المعادلة العسكرية

والسياسة المستحدثة والمتنامية في اليمن. حيث أظهرت هجمات جماعة الحوثي على الملاحة في البحرين الاحمر والعربي ضعف سلطة المجلس الرئاسي وعجزها عن أن تصبح سلطة مؤثرة في معادلة السيادة اليمنية، ففضلا عن مصادرة جماعة الحوثي القرار السيادي لليمن عبر توظيف المياه الاقليمية اليمنية في حربها الاقليمية، فقد فرضت الجماعة هيمنة على المجال الجوي اليمني خارج مناطق سيطرتها، حيث منعت مؤخراً هبوط الرحلات الأممية والإقليمية في بعض المطارات الخاضعة لسلطة المجلس الرئاسي. مستغلة تفوقها في معادلة توازن القوة. بحيث أصبح المجلس الرئاسي سلطة أمر واقع، تقتصر وظيفتها التنفيذية على إدارة المناطق الخاضعة لها فحسب.

وقد حاول المجلس الرئاسي ادخال نفسه في المعادلة السياسية والعسكرية الجديدة عبر اعلان موقفه من تهديد الحوثي للملاحة البحرية، وكذا الضربات العسكرية المضادة على اليمن، عبر اعلانه ادانة هذه الضربات التي تقوم بها الجماعة، واعتبرها اعمال ارهابية وتنفذ لاجندات ايرانية محضة، حسب تعبير رئيس المجلس رشاد العليمي، الذي كرر اداناته هذه في اكثر من مناسبة، اخرها امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥م، حيث طالب المجتمع الدولي بدعم عسكري وسياسي للسلطة الشرعية واتخاذ إجراءات حاسمة بتشكيل تحالف دولي لإعادة السلام الى اليمن.

الا ان الحكومة لم تكتفِ بإدانة ضربات الحوثيين على البحر بل ان بعض من الاجنحة التابعة للمجلس الرئاسي قد ذهب الى ابعد من ذلك، فعرضت تعاونها مع القوات المشتركة للدخول في احلاف عسكرية وتنفيذ اجندات أمنية داخل اليمن لردع جماعة الحوثي وتأمين الملاحة. وهو ما قام به جناح المجلس

الانتقالي الجنوبي.[٢] كما هو الوضع مع طارق عفاش في الساحل الذي اجرى عدة لقاءات مع عدد من السفراء والمسؤولين الدوليين الامريكيين والأوروبيين، لبحث التحضيرات لبداية عملية برية باسناد جوي دولي من القوات المشتركة على جماعة الحوثي لردعها عن ضرب السفن البريطانية والامريكية في البحر[٣]. في خطوة متقدمة وخطيرة، تكشف مستوى التشتت والتضارب في اجندتات اجنحة مجلس القيادة الرئاسي. فمقابل حرص السعودية على تحييد نفسها عن العمليات العسكرية ضد الجماعة، تسعى القوى الموالية للإمارات لأن تكون شريكاً في معادلة تأمين الملاحة، ومن ثم استثمار الصراع الحالي لتحسين مركزها.

وهذا بالطبع قد انطوى عليه تكريس اجندات اقليمية عديدة، أبرزها العمل على خلق حالة من عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والمعيشي في مناطق الشرعية، سيما في المحافظات الجنوبية والتي يخضعها "المجلس الانتقالي" لسلطته. اخرها كان الهجوم الدامي الذي استهدف مجمع حكومي في مديرية "المحفد" في محافظة أبين، في ٢١ اكتوبر ٢٠٢٥م. وفيما نسب الهجوم الارهابي الى عناصر تابعة لتنظيم القاعدة. فقد سارعت الحكومة الى نسبه الى جماعة الحوثي، في بيان ادانتها على لسان وزير اعلامها معمر الارياني.[٤] بصورة تعكس مستوى العجز الذي وصلت لها ادارة الحكومة الشرعية، وحالة الانفلات الأمني وفقدان السيطرة. علاوة الى الحالات المتكررة لانقطاع الكهرباء في العاصمة المؤقتة عدن والازمات المعيشية المستمرة.

[٢] عامر الدميني، الفرص المولودة من الحرب.. كيف تعاملت حكومة اليمن مع هجمات الحوثي بالبحر الأحمر؟ (تحليل)، الموقع بوست، ٢٨ يناير ٢٠٢٤، شوهد في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح في: https://almawqeapost.net/interviews/94273
[٣] طارق عفاش يصدر اعلانا حربيا، العربي نيوز، ٥ فبراير ٢٠٢٤، شوهد في ١٩ اكتوبر ٢٠٢٥، متاح في: https://al-arabinews.com/news7246.html
[٤] ير الإعلام: الهجوم الإرهابي على أبين يعكس مخططًا ممنهجًا لزعزعة الأمن والاستقرار، عدن الغد، ٢١ اكتوبر ٢٠٢٥، شوهد في ٥ توفمبر ٢٠٢٥، متاح في: https://2u.pw/j9AxTh

وفيما يعكس هذا في المجمل حالة العزلة التي فرضتها التطورات العسكرية الجديدة على المجلس الرئاسي وسلطة الشرعية. فهي ايضا تعكس مستوى الهشاشة في ادارة الحكومة والمجلس الرئاسي ويضاعف من حالة فقدان السيطرة والسلطة للحكومة اليمنية.

المقاربة الدولية تجاه التسوية اليمنية في ظل التطورات العسكرية

لطالما ظل المجتمع الدولي متبنياً موقفاً متحفظ ومتأني تجاه الوضع في اليمن، فيما يتعلق بمساري الحرب والسلام، موقفاً محكوماً بعدد من المحددات والحسابات الاقليمية والدولية، غالباً أكثر منها استجابة لديناميات الأحداث والمصالح الداخلية لليمن. حيث لطالما اشتكت الحكومة الشرعية من تعامل المجتمع الدولي مع القضية اليمنية، ومن طريقة ادارته لديناميات الحرب والسلام، وطالبت بتحول اكثر انحيازا الى الحكومة اليمنية ومطالبها.

ولكن وعلى غير العادة، فقد ظهر الموقف الدولي مؤخراً مختلفاً، أكثر حسما وجدية في تعامله مع جماعة الحوثي، متمثلا بتوجيه ضربات قاسية لجماعة الحوثي وفرض عقوبات اقتصادية صارمة. ما أثار الكثير من التساؤلات عن حدود هذا التحول في الموقف الدولي تجاه الجماعة، وهل يصل الى مستوى دعم إزاحة جماعة الحوثي نهائيا من المشهد اليمني؟! حيث عقد المجلس الرئاسي الكثير من الآمال على هذا التحول في الموقف الدولي، سيما في الموقفين البريطاني والأمريكي، اللاعبين المهمين في التسوية اليمنية. وذهب للمطالبة بتعزيز الضغط العسكري والاقتصادي على الجماعة، مطالبا المجتمع الدولي بإشراك قوات الشرعية في هذا التصعيد، أملاً بتحقيق دحر الحوثي نهائيا.

وفي الحقيقة فإن هذا التوجه الدولي وإن أظهر نوعا من ارتفاع الوتيرة المتصاعدة عسكريا وسياسيا واقتصاديا تجاه جماعة الحوثي، فهو لا يزال محكوما بنفس المحددات السابقة لموقفه من الوضع في اليمن، من قبل ٧ اكتوبر ٢٠٢٣م.

وما حدث فقط لم يكن سوى وضع حد مؤقت لتصعيد الحوثي المتزامن مع الحرب في غزة فحسب. ولا يمتد بالضرورة الى تحقيق اهداف محلية مشتركة لأطراف متصارعة مع الحوثي، وهذا ما أعلنه تصريح القوات المشكلة عن غاية الضربات العسكرية على جماعة الحوثي، بقوله "ان هذه الضربات لا تسعى الى اسقاط نظام الحوثي او تغيير نظام، وان هذه الغارات الجوية ستتوقف حال التزمت الجماعة بوقف هجماتها". [٥]

ولكن بلا شك فإن مرحلة التصعيد العسكرية التي استمرت لمدة سنتين قد احدثت العديد من التغيرات الجديدة في معطيات ومحددات المجتمع الدولي لبناء مقاربته تجاه الوضع في اليمن عموماً، وتجاه جماعة الحوثي بشكل خاص. والتي بالفعل تؤثر في مسار التسوية السياسية بين الاطراف اليمنية. وهنا يمكننا ان نجمل محددات المقاربة الدولية لمسار التسوية السياسية القادمة في اليمن، من خلال محديين اثنين، اولا: الوضع التهديدي لجماعة الحوثي على المحيط الاقليمي والدولي، وهذا لا يقتصر على الخصوم التقليديين في الاقليم "دول الخليج" بل يتعداه الى الاطراف الاقليمية الاخرى أبرزها اسرائيل وكذا التواجد الامريكي في المنطقة. سيما بعد ان اظهرت الجماعة قدرات عسكرية متطورة وخطيرة في حربها الاخيرة مع اسرائيل، بما في ذلك استخدامها اسلحة دقيقة الاستهداف وذات مديات طويلة تغطي كامل المحيط الاقليمي. علاوة على

[٥] يوسي يهوشوا، الولايات المتحدة حثت إسرائيل على وقف إطلاق النار بعد إطلاق الحوثيين صاروخا، بحسب مسؤولين، مجلة نت جلوبل، ٢٠ مارس ٢٠٢٥، شوهد في ٢٠ اكتوبر ٢٠٢٥، متاح في: https://www.ynetnews.com/article/skre6ttnjx

تقديم جماعة الحوثي نفسها كعضو فاعل في ما يسمى "محور المفاومة" الذي تقوده ايران. ما يدفع المحتمع الدولي الى التعامل مع جماعة الحوثي –في سياق التسوية اليمنية– ببعد اقليمي ودولي أكثر منه كطرف محلي في الصراع في اليمن.

المحدد الثاني: هو الانعكاس الفعلي للتصعيد العسكري المتبادل بين جماعة الحوثي والقوات المشتركة بقيادة امريكا واسرائيل على مسار التسوية اليمنية "خارطة الطريق". حيث يعتمد النجتمع الدولي تحركه تجاه الوضع باليمن بقدر ما تؤثر الأزمة اليمنية على المصالح الدولية. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي يدرك قدر التغيرات والتعقيدات التي شكلها التصعيد العسكري والتطورات الاخيرة في الساحة اليمنية على مسار التسوية اليمنية، ولذا فإنه توجهه تجاه مسار السلام سيراعي هذه الحسابات، والتي أبرزها هو التغير في موازين القوة لصالح جماعة الحوثي. اضافة الى التغير في المعطيات العسكرية على الساحة اليمنية لكلا الطرفين، جماعة الحوثي والحكومة اليمنية. اذ خلقت التطورات العسكرية الاخيرة معطيات جديدة خاصة من جهة جماعة الحوثي الذي ترى نفسها اليوم تخوض معركة مصيرية مع كلا من امريكا واسرائيل، ويلزمها اتخاذ كافة التدابير والاحترازات العسكرية والامنية على هذا الاساس. وهذا يزيد من تعقيد الوصل الى تسوية سياسية شاملة في اليمن.

انعكاس التطورات العسكرية على التسوية السياسية "خارطة الطريق"

في الوقت الذي كانت الاطراف اليمنية قد قطعت شوط لا بأس به في مسار التسوية السياسية، بوساطة عمانية ودعم أممي، دخلت البلاد على اثره بهدنه مفتوحة منذ ابريل ٢٠٢٢م حتى الوقت الحالي. تأتي التطورات العسكرية الاخيرة في البحر الاحمر والضربات العسكرية الاسرائيلية على اليمن لتضع مصير

التسوية اليمنية على المحك من جديد، وتربك الكثير من المعطيات التي انبنت عليها التسوية اليمنية "خارطة الطريق" وتفرز الكثير من العوامل والمحددات التي ستغير مصير وشكل التسوية القادمة بين الاطراف اليمنية.

ومن خلال طبيعة التصعيد العسكري وابعاده فإن هذه التطورات العسكرية تنعكس على التسوية اليمنية في ثلاثة جوانب جوهرية، اولاها ان هذا التصعيد العسكري المتبادل أدى الى تجميد مباحثات السلام في اليمن، وتعليق العمل بمقتضيات "خارطة الطريق" التي كان قد تم التوصل اليها بين اطراف الصراع اليمني. وهذا يرجع لسببين أساسيين، الأول هو مخاوف المجتمع الدولي والفاعلين الاقليميين وريبتهم من نوايا جماعة الحوثي والتزاماتها تجاه الأمن الاقليمي وأمن الملاحة الدولية، حتى بعد العودة الى "خارطة الطريق" السابقة، خاصة بعد ان اظهرت الجماعة نفسها أكثر ارتباطاً بملفات صراعية اقليمية ودولية، كالصراع العربي الاسرائيلي والصراع الدولي والاقليمي مع ايران. وثانيها ان اي من طرفي الصراع لا يرغب في المضي قدما في "خارطة الطريق" بمقتضياتها السابقة، لا سيما في ملفها العسكري والاقتصادي، بعد التطورات العسكرية والسياسية الأخيرة، وما خلقته من تغيرات في موازين القوى وما غيره في الاوضاع الأمنية والاقتصادية لأطراف التسوية. الجانب الثاني هو ارتفاع سقف جماعة الحوثي وشروطها في اي مباحثات قادمة للتسوية اليمنية، وذلك استجابة للتطورات الميدانية على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية للجماعة، سيما والجماعة تخضع حاليا لحالة من الاستنفار العسكري والتوتر الأمني مع الاطراف الاقليمية كإسرائيل والقوات المشتركة، حيث ان المعركة بين الجماعة واسرائيل لم تعلن انتهاءها بعد، حتى بعد اعلان توقف الحرب في غزة. ومن المحتمل ان يندلع التصعيد العسكري بين الجانبين في

اي وقت. ناهيك عن خضوع الجماعة في الوقت الحالي لعقوبات اقتصادية دوليه خانقة من قبل المجتمع الدولي. كل هذه المستجدات الخطيرة تدفع الجماعة الى عدم قبول السير في مسار خارطة الطريق بمعطياتها السابقة، بل ستحرص وتشترط تضمين مخاوفها و "اجنداتها الامنية والاقتصادية" الناجمة عن صراعها الاقليمي في اي تسويات او تفاهمات سلام ضمن اي خارطة الطريق قادمة.

الجانب الثالث هو الوضع الهش الذي تعيشه الشرعية اليوم، والمعزول على مستوى التغيرات والتطورات العسكرية والسياسية على الساحة اليمنية. حيث ان ضعف مركز الشرعية في المعادلات العسكرية والسياسية الجديدة، يضاعف من الهوة بين مطالب الشرعية في مباحثات السلام وبين مستجدات شروط الاطراف الاخرى، لا سيما جماعة الحوثي، والاطراف الاقليمية والدولية. وبالتالي فإن مطالب وشروط الشرعية قد تتجاوزها الاجندات الاقليمية والدولية، والشروط العالية لجماعة الحوثي. الامر الذي دون شك سيوسع الهوة بين الشرعية والتحالف العربي الراعي لمبحاثات التسوية على الأقل وفي نهاية المطاف قد يبعد "طرفي" الصراع اليمني عن طاولة الحوار.

انعكاس وقف الحرب في غزة على الوضع في اليمن

لا شك انه كما كان للحرب في غزة أثّر مباشر في ديناميات الأزمة والصراع القائم في اليمن. فإن قد يكن لاتفاقات وقف اطلاق النار في غزة انعكاسات مهمة على مسار الوضع في اليمن، وتحديد اعلى الطرف الأكثر انخراطا في حرب غزة وهو جماعة الحوثي.

وفيما ينظر الى ان التحولات في البيئة الإقليمية بعد حرب غزة قد تفرض على الحوثيين إعادة تقييم أولوياتهم، خصوصا بعد الوضع الذي اصبحت عليه ايران بعد الضربات التي تلقتها، ما جعلها اقل استعداد لدعم الجماعة، على الاقل أقل مما كانت عليه قبل الحرب.

فإن جماعة الحوثي تنظر الى وقف الحرب في غزة فرصة لها لإعادة ترتيب صفوفها والاستعداد لجولة جديدة من الصراع في المستقبل. سيما وأن الجماعة لم تُعلن انتهاء عملياتها العسكرية، بل اكتفت بالقول إنها "تراقب الاتفاق" وتبقي على استعدادها للتدخل في أي لحظة.

وبالتلي فإن جماعة الحوثي قد لا تتراجع عن عملياتها المحدودة في المستقبل تحت اي غرض معلن، كالدفاع عن سلامة المياه الإقليمية لليمن، او الرد على هجوم مضاد في عرض البحر.

خصوصا وان القوالت المشتركة بقيادة امريكا واسرائيل لم توقف عملياتها فعلياً ضدها، تزامناً مع اتفاق وقف الحرب في غزة، حيث ان الانفجار الذي وقع مؤخرًا على متن السفينة "فالكون"، والذي يُعتقد أنه ربما كان نتيجة هجوم إسرائيلي سري استهدف شحنة مرتبطة بإيران ومتجهة نحو الحوثيين، يمثل مؤشراً لاستمرار مستويات منخفظة من الصراع غير المعلن بين الطرفين" [٦]

وهذا لا يعني بالضرورة ان جماعة الحوثي ستندفع بفعل وقف الحرب في غزة، نحو مفاوضات السلام في اليمن. اذ ان اي عودة للجماعة الى طاولة المباحثات فإنها ستكون تكتيكية هدفها تخفيف الضغوط الدولية وابداء نوع من الانفتاح سيما في المجال الانساني كفتح الطرقات.

[٦] مقتل اثنين من أفراد الطاقم في اشتعال النيران في سفينة الغاز "فالكون" قبالة أبين، تقرير مترجم، مركز ساوث ٢٤، ٢٠ اكتوبر ٢٠٢٥، شوهد في ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٥، متاح في: https://south24.org/news/newse.php?nid=5002

السيناريوهات المحتملة لمصير التسوية السياسية القادمة في اليمن

ان تداخل العوامل والأحداث الخارجة والداخلية التي تحكم الصراع في اليمن، لا سيما التطورات العسكرية الاخيرة في اليمن، التي أعطت بُعد إقليمي ودولي أكثر للصراع في اليمن، وجعلت من الصعب التكهن بمستقبل التسوية اليمنية. ومع ذلك يمكن لنا في ضوء التوجه الدولي نحو الصراع في اليمن، وبناء على الخطوط العريضة "لخارطة الطريق" السابقة ان نستقرئ عدد من السيناريوهات التي قد تؤول اليها مباحثات التسوية اليمنية في القادم، كما يلي:

اولا: سيناريو هدنة مفتوحة دون حل سياسي شامل

ينبني هذا السيناريو على احتمالية استمرار الوضع الراهن في اليمن كما هو عسكرياً وسياسياً. لا سيما فيما يتعلق بمباحثات السلام، مع تعليق غير مزمن ل "خارطة الطريق" وما تم التوصل اليه فيها. مع استمرار حالة من الترقب وعدم التصعيد. عدا من بعض التطورات التي قد تحدث بين جماعة الحوثي، والاطراف الاقليمية "اسرائل–امركيا. نظرا لتغير الكثير من المعطيات السابقة التي أفرزت "خارطة الطريق". نظرا لحالة الرّيبة وعدم اليقين التي تطغى على النظرة الدولية لطرفي الصراع في اليمن. وحالة الارتباك وإعادة ترتيب الاوراق والاجندات بالنسبة للمجتمع الدولي والاطراف الاقليمية المعنية بالسلام في اليمن والأمن الاقليمي. خاصة مع تبني اسرائيل أجندات جادة في جماعة الحوثي في اليمن، وارتفاع احتمالية انخراطها اكثر في مواجهتا. وهو السيناريو المرجح على المدى المنظور –سنة الى سنتين.

ثانيا: سيناريو خارطة طريق جديد ذات اجندات اقليمة ودولية

يقتضي هذا السيناريو إحتمالية قيام الاطراف الاقليمية والدولية بقيادة "اسرئيل وامريكا" –مدفوعة بالمخاوف الأمنية الاقليمية التي أصبح يشكلها الحوثي– بالضغط السياسي على الاطراف الفاعلة في التسوية اليمنية، وتحديدا السلطة الشرعية والرياض، لأجل استيعاب الأجندات الاقليمية والدولية والترتيبات الأمنية والسياسية، سواء تلك المتعلق بأمن الملاحة على البحرين الأحمر والعربي، او المخاوف المتعلقة بالقدرات العسكرية لجماعة الحوثي والحد من معاودتهم الانخراط في اي صراعات او توترات.

وفي الحقيقة فإن هذه المخاوف قد تتضمن عدد من الاجندات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، والتي تهدف الى تحقيق المزيد من الضغط على جماعة الحوثي لمنعها من معاودة التصعيد العسكري في المنطقة او تهديد خط الملاحة الدولية بشكل خاص. وهذه الاجندات التي لن تحضى بقبول جماعة الحوثي، وقد تُبتعد الجماعة أكثر عن طاولة مباحثات السلام.

وبالطبع فإن نجاح هذا السيناريو يعتمد على توقف التصعيد المباشر بين جماعة الحوثي واسرائيل–وامريكا في الوقت الراهن، وهو ما يعد غير مضمون على المدى المنظور.